و١٢ طائرة لكولومبيا. وتجرى، حالياً، مفاوضات لبيع الفلبين طائرات من هذا النوع، أيضاً[٤].

وتحاول اسرائيل، من أجل التغلّب على هذا العائق الاميركي، الحصول على قطع بديلة من الاسواق الاوروبية، التي لا تفرض قيوداً مشابهة على تجارة الاسلحة. فقامت بشراء محركات نفّاثة من فرنسا لاستخدامها في طائرات «كفير»، وبيعها، بالتالي، من دون الحاجة الى موافقة اميركية. ولكنها لم تنجح، حتى الآن، من بيع طائرة واحدة مزوّدة بالمحرّك الفرنسي.

هذا الاعتماد الكبير على التقنية الاميركية جاء نتيجة القفزة الهائلة في حجم المساعدات الاميركية لاسرائيل خلال عقد الثمانينات، والسماح بإنفاق جانب ملحوظ من هذه المساعدات بالعملة الاسرائيلية لتمويل صفقة مشتريات من الصناعة الاسرائيلية. وبالتالي، تمكّن العديد من المصانع الاسرائيلية من الحصول على صفقات فرعية (Sub-Contracts) لصالح الصناعات الاميركية، الامر الذي أتاح لها، أيضاً، الاطلاع على أساليب الانتاج ومهارات التسويق الاميركية والاستفادة منها. وتستفيد الصناعات الاسرائيلية من الشروط السهلة التي تقدّمها الولايات المتحدة الاميركية الى جانب الهبات السنوية، حيث يتمّ انفاق جانب من هذه الهبات في السوق الاميركية لتمويل صفقات شراء معدّات عسكرية، وتقنية، متقدّمة. هذا بالاضافة الى التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي لتطوير مشاريع عسكرية هامّة مثل طائرة «لافي» وصاروخ «حيتس» (السهم).

ومع تدفّق التقنية الاميركية على اسرائيل من جهة، وازدياد حدّة الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو من جهة ثانية، شدّدت الادارة الاميركية من رقابتها على قنوات نقل التقنية الاميركية وتحرّكها، خشية وصول قطع منها الى الاتحاد السوفياتي سابقاً أو دول الكتلة الشرقية. ومع اتساع رقعة الاستقطاب الدولي، ازدادت اجراءات الرقابة الاميركية تشدّداً، كما فُرض حظر على تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا والصين وايران وغيرها من الدول التي ترى واشنطن انها تتّبع سياسة تخالف المصالح الاميركية. وتتولّى وزارة الخارجية الاميركية رقابة الصادرات العسكرية، في حين تراقب وزارة التجارة الصادرات المدنية التي يمكن الاستفادة منها، أيضاً، لأغراض عسكرية. وعمدت الادارة الاميركية، مؤخراً، الى تشديد الرقابة على التقنية الخاصة بانتاج الصواريخ البالستية، وفرضت على اسرائيل توقيع الاتفاقية الخاصة بمنع انتشار هذه الصواريخ (MTCR). ونصّت هذه الاتفاقية على عدم بيع الصواريخ أو التقنية اللازمة لانتاج الصواريخ التي يتجاوز مداها ٣٠٠ كيلومتر، والقادرة على حمل رؤوس متفجّرة لا يقل وزنها عن نصف طن[٥].

العامل الاسرائيلي في تجارة السلاح الدولية

في مقابل القيود التي تفرضها الادارة الاميركية على نقل التقنية العسكرية المتقدّمة الى دول العالم الثالث، عمدت اسرائيل الى تطوير شبكة علاقاتها التجارية الخاصة مع هذه الدول مستفيدة من أجواء التراخي في الدوائر الاميركية تجاه ضرورة متابعة صفقات الاسلحة مع اسرائيل للتأكد من عدم وصولها الى طرف ثالث. وكان تقرير مراقب الخارجية الاميركية، شيرمان فانك، في آذار (مارس) الماضي اتهم، صراحة، مكتب مساعد وزير الخارجية، ريتشارد كلارك، بتجاهل قواعد التفتيش والمراقبة الدقيقة التي وضعتها الولايات المتحدة الاميركية في هذا الخصوص[٦].

وتعتبر الصين من أبرز الامثلة على التعاون الوثيق بين اسرائيل ودول العالم الثالث في مجال التسلّح الذي ترى فيه اسرائيل ضرورة أمنية حيوية لاستمرار تشغيل وتطوير صناعاتها